



بيان توضيحي

تبعاً لجلسة العمل التي انعقدت يوم 22 جانفي 2020 بمقر وزارة التربية والتي جمعت ثلّة من إطارات الوزارة بممثلين عن الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم والتكوين، وللبيان الذي أصدره الاتحاد بتاريخ 23 جانفي 2020 حول مخرجات هذه الجلسة بهمّ وزارة التربية أن تقدّم التوضيحات التالية:

- إنّ وزارة التربية بقدر حرصها على التفاعل الإيجابي والتحاور مع مختلف الفاعلين التربويين بقدر حرصها على أنّ ضمان مصداقية هذا الحوار وشفافيته بما يقتضيه ذلك من تشاور حول فحوى البيانات التي تنقل مضمون الحوار حتى تكون صادقة في نقل المشاورات والاتفاقات وهو ما أحجم عنه اتحاد أصحاب المؤسسات الخاصة بإصداره للبيان بصفة أحادية لم تعكس المضمون الحقيقي لمخرجات الجلسة.
- إن الوزارة إذ تؤكد ما جاء في البيان من حرصها على تعزيز قنوات التواصل والتشاور مع مختلف الجهات الممثلة لأصحاب المؤسسات الخاصة و استعدادها الدائم للتفاعل مع مقترحاتهم فإنها تنفي نفيًا قطعياً ما جاء في البيان من اتفاق حول توقيف تنفيذ الإجراءات الجديدة التي وضعت صيغة تدريجية و مرحلية لمنع مدرسي التعليم العمومي من العمل بالمؤسسات الخاصة والتي لا تستند قانوناً إلى اتفاقية على نحو ما جاء بالبيان، بل إلى منشور وزارة التربية عدد 2019-4-59 المؤرخ في 24-09-2019 والذي شرعت الوزارة في تفعيل مقتضياته بداية من مفتح السنة الدراسية 2019-2020 وتولّت مؤخرا التنبيه على المؤسسات التربوية الخاصة المخالفة ودعوها للالتزام بمقتضياته حتى لا تكون معرضة للعقوبات المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب المنظمة للقطاع.
- إن استعداد الوزارة الدائم للحوار والتشاور قصد التوصل للصيغ والآليات المثلى لتطبيق النصوص القانونية بما في ذلك المنشور المشار إليه أعلاه بما لا يتعارض مع جوهرها وأهدافها ويراعي المصلحة العامة ومصصلحة مختلف الأطراف وفي مقدمتها التلميذ باعتباره محور العملية التربوية لا يمكن أن يؤول بحال إلى خرق القانون أو التراجع عن الالتزام بمقتضياته.

